HNSJ Humanitarian & Natural Sciences Journal
ISSN: (e) 2709-0833
www.hnjournal.net
مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية
مجلة علمية محكمة
معامل التأثير العربي للعام 2020م = 0.44

عنوان البحث

التأويل وأهميته ودلالته في اللغة العربية

د.الهادي بشرى أبكر يعقوب[1] د.محمد الامين حسين ابراهيم عبدالله[2] عبدالحفيظ محمد زكريا[3]

[1] الأستاذ المساعد بجامعة الجنينة – كلية التربية – قسم اللغة العربية
بريد الكتروني: Elhadiy318@gmail.com
[2] الأستاذ المساعد جامعة زالنجي. كلية اللغات والعلوم اللغوية. قسم اللغة العربية
[3] باحث بجامعة الجنينة – كلية التربية – قسم اللغة العربية

تاريخ النشر: 2021/04/01م تاريخ القبول: 2021/03/27م

المستخلص

تهدف الدراسة إلى الوقوف على التأويل بوصفه وسيلة للكشف عن المعاني ، وظاهرة من أهم الظواهر النحوية التي نشأ بها النحو العربي ثم تسليط الضوء على أسباب نشوئه ووسائله .

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي الذي يقوم على استقصاء الظاهرة ثم شرحها وتحليلها، أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1) تعدد وجوه التأويل ناتجاً من تعدد الروايات ، فعندما تتعدد طرق رواية الحديث بوجوه مختلفة يجد شراحه أنفسهم مضطرين إلى تقديم تفسير يتلائم مع الأصول والقواعد النحوية.
2) كثر التأويل لدى البصريين لأنهم يلجأون إليه عندما يجدون نصوصا تخالف قواعدهم التي اعتمدوها ، أما الكوفيون فقد قبلوا كل مسموع وقاسوا عليه.
3) العلامات الإعرابية لها أثر بالغ ولولاها لاختلطت المعاني وفسدت الأساليب ؛ لأن الأعراب فرع المعنى.
4) لا يتكلف التأويل في النصوص الشاذة ، ولا اللغات ، فإنها لا تحتمل تأولاً ؛ لأنها لغة قوم بأغلبهم فهي الأصل عندهم وإن تحدث غيرهم خلافها.

أهم التوصيات:

1) على الباحثين الخوض في موضوعات نحوية تمت بصلة إلى التجديد والتيسير وإخراج القديم بثوب جديد.
2) ربط قضية التأويل النحوي بالجانب التطبيقي لتقترن الدراسة بالتطبيق العملي وإتخاذ نماذج من القرآن الكريم.

RESEARCH ARTICLE

LINGUISTIC MEANINGS OF *"FA"* AND ITS INFLUENCE ON SCIENTIFIC MIRACLES

Dr. Ehadi Bushra Abakar Yacoub[1] Dr. Mohammed Al-Amin Hussein Ibrahim Abdullah[2] Abdul Hafeez Muhammad Zakaria[2]

[1] Assistant Professor at University of Geneina - Faculty of Education – Department of Arabic Language

Email: Elhadiy318@gmail.com

[2] Assistant Professor at University of Geneina - Faculty of Education, Department of Arabic Language

[3] Researcher at University of Geneina - Faculty of Education, Department of Arabic Language

Published at 01/04/2021 **Accepted at 27/03/2021**

Abstract

The study aims to stand on interpretation as a way to reveal meanings, and the phenomenon of interpretation is one of the most important grammatical phenomena in which Arab grammar originated and then shed light on the reasons for its origins and means.

The study adopted the descriptive method which is based on investigating the phenomenon and then explaining and analyzing it. The most important results of the study:

1) The multiplicity of interpretations is the result of multiple narratives. When there are many ways of narrating the hadith with different faces, its commentators find themselves compelled to provide an explanation appropriate to the grammatical principles and rules.

2) There is a lot of interpretation among the Basrians, because they resort to it when they find texts that violate the rules they adopted. As for the Kufic, they accepted every audible and measured it.

3) Syntactic signs have a profound impact, and without them the meanings would be mixed and the methods explained, because the syntax is the branch of meaning.

4) Interpretation does not cost abnormal texts, nor languages, because it does not tolerate interpretation, because it is the language of most of them.

The most important recommendations:

1) Researchers should discuss topics related to renewal, facilitation, and the extraction of old ones in new form.

2) Linking the issue of grammatical interpretation to the applied aspect. The study should be combined with practical application and taking samples from the Holy Quran.

مقدمة:

ظل التأويل الأساس الذي أنبنى عليه النحو العربي ،و بها تميزت مدارسه المختلفة ، وإليه يعود الفضل في رحابة القواعد النحوية لاستيعاب الجديد، والتجديد عن طريق ضمه إلى نظرية النحو العربي الأصيل ، ومن ثم فإن التأويل النحوي ظاهرة قديمة نالت عناية النحاة في العهد الأول ، كما لفتت أنظار الدارسين في العصر الحديث .

وكان القرآن هو الومضة التي تنير طريق الحق، وتوضح معالم الهداية وأبعادها ، متخذاً أعذب الأساليب اللغوية منطقاً وأشرفها مقصداً .

أسباب اختيار الموضوع:

بعد وفاة النبي عليه السلام توقف الوحي وانقطعت السنة ، ولكن أحداث الحياة متجددة لا تقف عند حد والنصوص محدودة فكان لابد من مصدر ثالث بعدهما يمد العلم والفكر بحلول للمشاكل الإنسانية.

أهداف البحث:

1) الوقوف على ظاهرة التأويل باعتبارها وسيلة ناجعة للكشف عن المعنى .
2) الوقوف على أسبابه ووسائله وموقف النحاة منه.
3) معرفة الفروق الدقيقة ما بين التأويل والتفسير.
4) الوقوف على دور العلامات الإعرابية وإلى أي مدى أسهمت في تأدية المعنى.

الدراسات السابقة:

(دراسة غازي مختار طليمات – أثر التأويل النحوي في فهم النص)

خلصت إلى أن التأويل ألصق بالاستنباط العقلي منه بالمحفوظ النقلي ، ولهذا قيل : لا يقصر التأويل على ما يكون استنباطه من اللفظ مفتقراً إلى مزيد من إعمال الفكرة وإنعام النظرة ، بل يكون حتى مما يستعص ادراكه. وإنما يأتي صاحبه من طريق الفيض.

(دراسة الأستاذة دندوقة فوزية 2009)

تحدثت عن دور التأويل في استنطاق النص وجعل الواحد منها دالاً على أكثر من معنى ؛ وذلك طبعاً بعد بزوغ فجر المناهج النقدية الحديثة التي تعطي القارئ سلطة تمكنه من قول ما لم يقله المؤلف، فالنص متعدد المعاني بتعدد قرائه، الأمر الذي يجعل القبض على مقصديه الكاتب بل في بعض الأحيان مستحيلاً.

(دراسة بول ريكور – نظرية التأويل– ترجمة خالد العبادي ديسمبر2016م)

فمصطلح التأويل حسب ريكور لا ينبغي أن يطبّق على حالة فهم جزئية منفردة؛ أعني التعبيرات الحياتية المكتوبة، بل على كامل العملية التي تحيط بالتفسير والفهم، يقول: والتأويل بصفته جدل التفسير والفهم أو الاستيعاب يمكن إرجاعه إلى المراحل الابتدائية من السلوك التأويلي الذي يعمل في المناقشة أصلًا، وفي حين

يصح أن الكتابة والتأليف الأدبي وحدهما يقدّمان تطويرًا كاملًا لهذا الجدل، فلا ينبغي الإحالة إلى التأويل بوصفه إقليمًا من أقاليم الفهم.

يقول ريكور "إذا صحّ القول دائمًا بوجود أكثر من طريقة لتفسير النص، فلا يصحّ القول أنّ التأويلات متساوية؛ فالنصّ يقدّم ميدانًا محدودًا من الأبنية الممكنة ، بل يمكن دائمًا الوقوف مع أو ضد تأويل معين، والمواجهة بين التأويلات، والفصل بينهما، والبحث عن اتفاق، حتى لو كان هذا الاتفاق بعيدًا عن متناول أيدينا([1]).

(دراسة: فاطمة إسماعيل 2019م)

أشارت إلى أن التأويل باعتباره تفعيلا للعقل في فهم النصوص الدينية أدّى إلى قيام علوم تمحورت حول الدين، أو انبثقت منه كنتيجة طبيعية لآلية التأويل ومحاولات العقل لفهم النصوص، وأهم هذه العلوم الإسلامية علوم القرآن وأهمها علوم التفسير، وكذلك الفقه وأصوله، وأصول العقيدة والفلسفة والتصوف.. إلخ. جميعها علوم يدخل فيها التأويل باعتباره منهجا للمعرفة، يفتح آفاقا واسعة من العلاقة الجدلية بين النص الديني والفهم الإنساني المتجدد عبر الزمان، من هنا خاضت جميع الفرق والمذاهب والاتجاهات الفكرية على تنوعها في مسألة التأويل باعتباره ضرورة معرفية.

إن ارتباط عبور الرؤيا (تعبيرها/تفسيرها/تأويلها) بالإفتاء(افتوني) يفيد طلب الحكم في أمرٍ مشكلٍ أو خفيٍ عبر فعل الكشف والتجلية بإزالة كثافة الإلغاز أو المجاز أو الرمز في متن الرؤيا.

إن ارتباط عبور الرؤيا (تأويلها) بالإنباء عما هو واقع في الغيب، وسوف يقع في المستقبل، كما في شأن صاحبي يوسف الصديق في السجن:(نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِ إِنَّا نَرَاكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ)([2])، وقول يوسف عليه السلام في نص الآية الكريمة التي تعقب آية صاحبيه: " (لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ إِلَّا نَبَّأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُمَا)([3])، هو إماطة السدف وكشف المحجوب في إطار قراءة المُعَبِّر/ المؤوِّل للمتن وللسياق الحاكم لمتن الرؤيا معاً في بعد عرفاني إشراقي يقنص المعرفة المستترة ويعري أبعادها؛ فكأن التعبير/التأويل قراءةٌ في الحال والمقال في آنٍ.

معظم الدراسات السابقة هدفت إلى الوقوف على مفهوم التأويل بمعناه الواسع وأنه ألصق بالاستنباط العقلي مفتقرا إلى مزيد من إعمال الفكر وامعان النظر، وبعضها تناول دور التأويل في استنطاق النصوص مصحوبة بتعدد المعاني وجدل التفسير متصل بالفهم والاستيعاب مما أدى إلى نشؤ علوم تمحورت حول الدين كعلوم القرآن وعلوم التفسير الفقه وأصوله والفلسفة والتصوف....إلخ.

هذه الدراسة تتفق معها في المفهوم الواسع الشامل للتأويل، لكنها هدفت إلى الوقوف على ظاهرة التأويل النحوي باعتباره وسيلة للكشف عن المعاني ثم الوقوف على أسباب وجوده ووسائله

([1]) موقع: مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث :https://www.mominoun.com/articles/

([2]) سورة يوسف ، الآية 36

([3]) سورة يوسف ، الآية 37

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي لهذه الظاهرة بالشرح والتحليل.

خطة الدراسة:

اقتضت طبيعة الدراسة أن تقسم إلى ثلاثة محاور فالمحور الأول: موقف النحاة من التأويل ، أما المحور الثاني فاشتمل على أسبابه والثالث: على وسائله، ابتدأت الدراسة بمستخلص باللغة العربية ثم باللغة الإنجليزية واتبعت بمقدمة احتوت على أسباب اختيار الموضوع وأهدافه ، ومنهج الدراسة ، الدراسات السابقة ، خطة الدراسة ثم اختتمت بخاتمة بينت أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج وتوصيات وزيلت بفهارس المصادر والمراجع والموضوعات.

المحور الأول

موقف النحاة من التأويل

التأويل لغة:

حملت كلمة التأويل في معاجم العربية معانٍ عدة، سأحاول الوقوف عند أهمها وأبرزها التي تتفق والمعنى الاصطلاحي. فالتأويل في اللغة هو من آل الشيء يؤول إلى كذا بمعنى رجع إليه وارتد، والأوْل هو الرجوع، وقال أبو عبيدة معمر بن المثنى: التأويل هو التفسير والمرجع والمصير. وآل الشيء إلى كذا صار إليه، يؤول أولاً ومآلاً، وأولته: صيرته إليه وتدبرت أمره. وآل الرعية يؤولها إيالة حسنة، وهو حسن الإيالة، أي حسن السياسة، والتأويل بمعنى الجزاء، ومن هذا الباب تأويل الكلام ، وهو عاقبته وما يؤول إليه وذلك قوله تعالى: (هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ)([4]) يقول ما يؤول إليه في وقت بعثهم ونشورهم وقال الأعشى:

على أنها كانت تأوّل حبها ** تأوّل ربعي السِّقاب فأصحبا

يريد مرجعه وعاقبته . وذلك من آل يؤول[5]

وأضاف ابن فارس في الصاحبي بأن التأويل آخر الأمر وعاقبته، يقال إلى أي شيء مآل هذا الأمر: أي مصيره وعقباه. وهذا ما ذكره اللغويون والمفسرون في قوله تعالى " وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ " [6] أي لا يعلم الآجال والمدد إلا الله.والتأويل والمآل من جذر واحد، وكلا الاشتقاقين يدلان على العاقبة والمصير والرجوع، ولعل الأيل سميّ بذلك لمآله إلى الجبل أي رجوعه، يقال (أوّل الحكم إلى أهله) أي أرجعه ورده إليهم قال الأعشى:

أؤوِّل الحكم إلى أهله ** ليس قضائي بالهوى الجائر

والآل الشخص وهو ما تراه في أول النهار وآخره. وكما دلّت أحاديث نبوية كثيرة على هذه المعاني ومنها قوله صلى الله عليه وسلّم "من صام الدهر فلا صامَ ولا آلَ " أي لا رجع إلى خير. ومنها قوله عليه السلام في الدعاء لمن فقد ضالته: أوّل الله عليك أي: ردّ عليك ضالتك، ويقال تقوى الله أحسن تأويلا، والمراد أحسن مرجعاً

([4]) سورة الأعراف ، الآية 53

([5]) معجم مقاييس اللغة ، ج1 ، أبوالحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1399هـ - 1979م ، ص 159.

([6]) سورة آل عمران ، الآية

أو عاقبة. ويذكر الأزهري في التهذيب: ألنا وإيل علينا، أي سسنا وسيس علينا أو ولينا أو ولي علينا، وإيالة الناس هي التحكم في أمورهم وإدارتها وتدبيرها [7].

والتأويل مصدر أوّل يؤوِّل وفي اشتقاقه قولان:

1- أنه من آل يئول أولاً ومآلاً أي: عاد ورجع ويقال أوّل الكلام تأويلاً، وتأوله: دبّره وقدره وفسّره . وقيل إن أصله من المآل ، وهو العاقبة والمصير.

2- إنّه مشتق من الإيالة ، وهي السياسة فكأن المؤول للكلام يسوسه ويضعه موضعه ، وتقول العرب: قد ألنا وإيل علينا أي: سُسنا وسيس علينا ، أي : ساسنا غيرنا[8].

وأما التأويل فمعناه لغة مآل الأمر وعاقبته ، من (آل يؤول ، أي رجع) قال ابن منظور : (الأول آل الشيء يؤول أولاً ومآلاً: رجع وألت عن الشيء : ارتددت) . وأوّل الكلام وتأوله : دبره وقدره)[9] .

وجاء في (مواهب المفتاح) لابن يعقوب المغربي أن التأوّل هو التفعّل من : آل كذا ، ومعناه: تطلب المآل ، وهو الموضع الذي يؤول إليه الكلام من حقيقته الأصلية ، وهذا التطلب يكون من جهة العقل.

وذكر أبوحيان أن الخطابي جعل اللفظة من (الأوّل) وهو خطأ عند أبي : (والتأويل مادته همزة وواو ولام من آل – يئول. وقال الخطابي: أوّلت الشيء ردته إلى أوله فاللفظة من الأول انتهى وهو خطأ لاختلاف المادتين).

ولعل ما يعزّز هو ما ذهب إليه الدكتور: عبدالفتاح أحمد الحموز الذي نثره النحويون في مؤلفاتهم من معان لهذه اللفظة . جاء في (البحر المحيط) ما يلي: (والقول الأول أحسن لأنا لا نصير إلى التأويل مع إمكان حمل الشيء على ظاهره لا سيما إذا لم يقم دليل على خلافه) وجاء فيه أيضاً : (ومتى أمكن حمل الشيء على ظاهره كان أولى ، إذ العدول عن الظاهر إلى غير الظاهر إنما يكون لمرجح...) وجاء فيه أيضاً والذي أقول إنه متى أمكن حمل الشيء على ظاهره أو على قريب من ظاهره كان أولى من حمله ملا لا يشمله العقل أو على ما يخالف الظاهر)([10]).

قال أبو حيان فى شرح التسهيل : التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء ، ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول. أما إذا كان لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تأويل. ومن ثم كان مردودا تأويل أبى على «ليس الطيب إلا المسك» على أن فيها ضمير الشأن لأن أبا عمرو نقل أن ذلك لغة تميم([11]).

([7]) التأويل النحوي ، خالد حسين أبو عمشة ، شبكة الألوكة

([8]) التأويل النحوي في القرآن الكريم، عبدالفتاح أحمد الحموز ، ج1 ، 1980 ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ص12.

([9]) مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية ، دولة الإمارات العربية المتحدة – دبي ، العدد الخامس عشر ، 1418هـ 1998م ،ص 245.

([10]) التأويل النحوي في القرآن الكريم، عبدالفتاح أحمد الحموز ، ج1 ، مرجع سابق ، ص13.

(11) كتاب الإقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، أحمد محمد قاسم، ص 75

ويمكن الخلوص مما سبق ذكره بأن أهم معاني التأويل اللغوية:

- الرجوع.
- الردّ
- الوضوح والظهور.
- التحكم والتدبّر والسياسة.

التأويل اصطلاحاً:

انبنى المفهوم الاصطلاحي للتأويل على المفهوم اللغوي، فهو يتسق مع وجهة النظر اللغوية التي تعني الانصراف من معنى إلى معنى آخر عندما يتوافر دليل يدعمه، والتأويل وإن كان ظاهرة لغوية ترتبط باللفظ والمعنى أساساً إلا أنه لم يستعمل كمصطلح في البيئة اللغوية –خاصة في المراحل الأولى– بقدر ما استعمل في الدراسات الدينية، ولا غرو في ذلك فالعلوم اللغوية لم تقم إلا لخدمة النص الديني؛ هذا وقد تعددت تعريفات التأويل عند المتكلمين والمحدثين واللغويين والمتصوفة وغيرهم ومن التعريفات المشهورة والمعتمدة في هذا المجال:التأويل صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى مرجوح يحتمله، لدليل دلّ على ذلك، وهذا المعنى لا يقوم على القطع بل يسير في ساحة الظنّ. وكذلك تعريف الإمام الغزالي الذي يعرفه بقوله: التأويل عبارة عن احتمال يعضده دليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي يدل عليه الظاهر، ويشبه أن يكون كل تأويل صرفاً عن الحقيقة إلى المجاز. وذكر صاحب التاج في معجمه بأن التأويل: نقل الكلام عن موضعه إلى ما يحتاج في إثباته دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ. أما الإمام الرازي فيقول: التأويل هو صرف اللفظ عن ظاهره إلى معناه المرجوح مع قيام الدليل على أن ظاهره محال.ويميل أهل اللغة على وجه الخصوص إلى تعريف التأويل بقولهم: الاجتهاد في تحديد الدلالة التي قد تتنوع أو التي لا يعطيها الظاهر، وذلك بصرف النظر عن معناه الظاهر إلى آخر يرتئيه المؤول أياً كان انتماؤه، سواء أكان عمله يتعلق بالمشكل أم بغيره في القرآن الكريم. . وعرفه آخرون بقولهم: قراءة تتجاوز المستوى الأول من الفهم المتبادر إلى الذهن إلى مستوى آخر من الفهم يتخطى فيه ظاهر النص إلى باطنه؛ لتوصل فيه بين عالم النص وعالم القارئ المختلف باختلاف مذاهب القراءة. وقد أثر عن الخليل بن أحمد قوله في تعريف التأويل: "التأول والتأويل: تفسير الكلام الذي تختلف معانيه" (العين: أول) فيما جعل ثعلب التأويل مرادفاً للمعنى والتفسير[12].

وبناءاً على هذه النظرة الارتباطية وجدنا من يهتم بالتفرقة الدقيقة بين التأويل والتفسير ، على النحو الذي يبدو في قول أبي هلال: (الفرق بين التأويل والتفسير أن التفسير هو الإخبار عن أفراد آحاد الجملة ، والتأويل الإخبار بمعنى الكلام ، وقيل : التفسير إفراد ما انتظمه ظاهر التنزيل ، والتأويل : الإخبار بغرض المتكلم بكلام. وقيل التأويل: استخراج معنى الكلام لا على ظاهره ، بل على وجه يحتمل مجازاً أو حقيقة ، ومنه يقال تأويل المتشابه، وتفسير الكلام إفراد آحاد الجملة ووضع كل شيء منها موضعه ... وأصل التأويل في العربية من أُلت

(12) التأويل النحوي ، خالد حسين أبو عمشة ، مرجع سابق ص5

إلى الشيء أؤول إليه ؛ إذا صرت إليه وقال تعالى: (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ)([13]) ولم يقل : تفسيره لأنه أراد ما يئول من المتشابه والمحكم([14]).

وهناك إسهامات جيدة من اللغويين في مجال التأويل النحوي، تعدت جانب التدقيق اللغوي إلى النحو عن طريق تجميع بعض أقوال النحاة ، ومن ذلك قول الأزهري: (اختلفت أقاويل النحويين في معنى قوله تعالى: (إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ)([15])، فقال الأخفش: أهل التأويل يزعمون أن المعنى : سفّه نفسَه ، وقال يونس النحوي:أراها لغة ، ذهب يونس إلى أن فعل المبالغة ، كما أن فعّل للمبالغة ، فذهب في هذا مذهب أهل التأويل.

وقال بعض النحويين في قوله: (إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ) معناه : إلا من سفه في نفسه ، إلا أن (في) حذفت وأوصل الفعل فنصب بنزع الخافض ، كما حذفت حروف الجر في غير موضع: قال الله عزّ وجل (وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ)([16]) ، المعنى أن تسترضعوا لأولادكم ، فحذف حرف الجر من غير ظرف ، ومثله قول الشاعر:

نغالي اللحم للأضياف نيّا ** ونبذله إذا نضج القدور

المعنى: نغالي باللحم ، وقال الزجاج بعد ما ذكر أقاويل النحويين: القول الجيد عندي في هذا أن (سفِهَ) في موضع (جهِل) .

والتأويل في الاصطلاح (نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ) .

وقال جار الله الزمخشري في قوله تعالى: (وَيُعَلِّمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ)[17] : (يعني معاني كتاب الله وسنن الأنبياء عليهم السلام ، وما غمض واشتبه على الناس من أغراضها ومقاصدها ، تفسرها لهم وتشرحها ، وتدلهم على مودعات حكمها) . فهو عند الزمخشري أعم من التفسير .

والذي يعنينا من هذه الأقوال كلها أن التأويل ألصق بالاستنباط العقلي منه بالمحفوظ النقلي ، ولهذا قيل: لا يقصر التأويل على ما يكون استنباطه من اللفظ مفتقراً إلى مزيد من أعمال الفكرة وإمعان النظرة، أو يكون مما يستعصى إدراكه حتى مع ذلك[18] .

والتأويل هو أن يجعل الكلام يؤول إلى معنى لكن ظاهراً منه ، فآل الكلام إلى أن حُمل على ذلك المعنى بعد أن غير ظاهر فيه.

والتأويل قد يكون للرؤيا ، وقد يكون للفعل وقد يكون للفظ.

([13]) سورة آل عمران ، الآية 7

([14]) الفروق اللغوية ، أبو هلال العسكري، تحقيق محمد إبراهيم سليم ، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع ، مدينة نصر– القاهرة ، ص 58

([15]) سورة البقرة ، الآية 130

([16]) سورة البقرة ، الآية 233

([17]) سورة يوسف ، الآية 6

([18]) مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية ، دولة الإمارات العربية المتحدة – دبي ، العدد الخامس عشر ، مرجع سابق ص246

فأما تأويل الرؤيا فالأصل فيه أنه مصدر اول العابر الرؤيا تأويلاً كقول الله – عز وجل – حكاية عن يوسف : (هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ)([19]) فجعل نفس سجود أبويه وإخوته له هو تأويل رؤياه التي ذكرها بقوله : (إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ)([20]).

أما تأويل الفعل : فهو توجيه بذكر الباعث عليه والمقصود منه، فيتبين بذلك أنه على وفق الحكمة بعد أن كان متوهماً فيه أنه مخالف لها، ومنه ما حكاه الله عن الخضر: (سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا)([21]).

وأما تأويل اللفظ: فالأصل فيه أن يُحمل على معنىً لم يكن ظاهراً منه، فالكلام الذي لا يظهر معناه لكثير من سامعيه يكون بيان أن معناه كذا تأويلاً، والكلام الي يظهر منه معنى يكون بيان أن معناه غير ذلك تأويلاً. ويطلق على نفي المعنى الذي حُمل عليه ويطلق على نفس الحقيق التي عُبّر عنها باللفظ([22]).

من خلال الأقوال التي وردت سابقاً يرى الباحث في تعريف:

جعل القدماء التأويل مرادفاً للتفسير وبناءً على هذا المعنى أصبح لكلّ آيات القرآن تأويل، ولكن بمقتضى آية :(وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ﴾ ، فلا أحد يعرف تأويل الآيات إلا الله ، بل قيل: بأنّ المفردات الثلاث (التأويل – المعنى – التفسير) لها المعنى ذاته.

إنّ التأويل هو الابتعاد عن المعنى الظاهري للفظ استناداً إلى الدليل والقرينة، والتي لها تأويل هي المتشابهة فقط. وبهذا القول نخلص إلى أنَّ التأويل أصبح يُطلق على الأساليب المختلِفة التي تهدف إلى إسباغ صِفة الاتِّساق على العَلاقة بين النصوص والقواعد.

المحور الثاني

أسباب التأويل النحوي

اجتمعت أسباب كثيرة لحمل الألفاظ على غير ظاهرها، ولعل ظهور هذه الأسباب كان مقترنًا بتعدد اتجاهات النحاة ومن أهمها:

1-العامل:

تعد قضية العامل من أكثر الأسباب التي دعت إلى التأويل ؛ لأن النحو العربي قائم على

أساسها . فافتراض وجود عامل مؤثر في الجملة العربية حمل النحويين على النظر والبحث عنه، أموجود هو أم محذوف ؟وما الذي أثر في اللفظ ؟ وهل أثر مباشرة أو كان ذلك بتقدير وتأويل وتضمين وما إلى ذلك من مسالك التأويل عندهم، وذلك لتستقيم عندهم نظرية العامل([23]).

([19]) سورة يوسف ، الآية 100

([20]) سورة يوسف ، الآية4

([21]) سورة الكهف ، الآية 78

([22]) حقيقة التأويل، عبدالرحمن بن يحي المعلمي ، تحقيق ، جرير بن العربي ، دار أطلس الخضراء للنشر والتوزيع ، الرياض 1425هـ ، ص41

فكل من يقرأ كتاب سيبويه يرى رأي العين أن الخليل هو الذي ثبت أصول نظرية العوامل ، ومد فروعها وأحمها إحكاماً حيث أخذت صورتها التي ثبتت على مر العصور ، فقد أرسى قواعدها العامة ذاهباً إلى أنه لابد مع كل رفع لكلمة أو نصب أو خفض أو جزم من عامل يعمل في الأسماء والأفعال المعربة ومثلهما الأسماء المبنية ، والعامل عادة لفظي مثل المبتدأ وعمله في الخبر الرفع ، والفعل وعمله في الفاعل الرفع وفي المفعولات النصب وقد يكون العامل معنوياً على نحو ما نص تلميذه سيبويه من باب المبتدأ أو جعله معمولاً للابتداء ، قال سيبويه: (إذا قلت عبدُ الله منطلق ، فهو في موضع هذا بُني على الأول وارتفع به، فإنما قلت عبدُ الله فنسبته له ثم بنيتَ عليه الفعل ورفعته بالابتداء([24]).

وقال في موضع آخر : (ومن العوامل أدوات وحروف ، منها ما يجزم الفعل وهو (لم) و(إن) وأخواتها، ومنها ما ينصبه أو ينصب بعده وهو(أن) و(لن) وبابهما، ومنها ما ينصب ما بعده ويرفعه كالفعل وهو إنّ وأنّ ولكنّ وكأنّ ولليت ولعل ، قال سيبويه في باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده : (وزعم الخليل أنها عملت عملين: الرفع والنصب ، كما عملت كان الرفع والنصب حين قلت: كان أخاك زيد، إلا أنه ليس لك أن تقول كأن أخوك عبدَ الله ، تريد كأنّ عبدَ الله أخوك ؛ لأنها لا تتصرف تصرف الفعال، ولا يضمر فيها المرفوع كما يضمر في(كان) فمن ثم فرقوا بينهما كما فرقوا بين(ليس) و(ما)، فلم يجروها مجراها ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال([25]).

فالكلام المؤول قد يكون كثيرًا لكنه لا يكون أكثر من الكلام الذي يحمل على ظاهره. ولا يتكلف التأويل في النصوص الشاذة، ولا اللغات فإنّها لا تحتمل تأويلًا ؛ لأنّها لغة قومٍ بأعيانهم فهي الأصل عندهم وإن كان غيرهم يتكلم بخلافها ولكلِ قومٍ لغتهم ولسانهم، وليس من الصواب أَن نتأول لغة قوم لحساب لغة قومٍ آخرين.

فقد رفض ابن جني فكرة العامل النحوي كما جاءت عند سيبويه ومن جاء بعده على منهجه ، ولكنه لم ينكر وجود عامل في اللغة ، وهو عنده المتكلم فهو الذي يحدث عنده الأثر على أواخر الكلم، وما نسبة العمل إلى الفعل إلا لأمر تعليمي ، ولكن ابن جني لم يثبت على هذا الرأي فقد وجدناه عند التطبيق يأخذ بفكرة العامل النحوي عند سيبويه وأصحابه ، من ذلك قوله: (ومن ذلك قولنا (كان يقوم زيد) ونحن نعتقد رفع (زيد بـ(كان) ويكون (يقوم) خبراً مقدماً عليه).

2-التأصيل النحوي:

وهي مجموعة القواعد والأصول التي استنبطها النحويون من كلام العرب وجعلوها الأساس الذي أُقيمت عليه دعائم النحو العربي، ويعد من الأسباب التي دعت النحويين إلى كثير من التأويلات ؛ لأن ما وضعوه من أُصول نحوية لم يكن يمثل جميع ما سمعوه من العرب بل لم يكن موافقًا لعدد من نصوص القرآن الكريم المتواترة

([23]) التأويل النحوي في الحديث الشريف، فلاح إبراهيم إبراهيم نصيف الفهيدي، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة ، جامعة بغداد ، 1427هـ - 2006م،ص13

([24])الكتاب ، لسيبويه ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، ج1 ، ط3 ، 1408هـ - 1988م ، مكتب الخانجي بالقاهرة ص 81

([25]) الكتاب ، لسيبويه ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ،ج2 ، ط3 ، 1408هـ - 1988م ، مكتب الخانجي بالقاهرة ص131

في روايتها، والحديث الشريف، وأقوال العرب شعرهم ونثرهم ؛ من أجل ذلك لجؤوا إلى تأويل ما جاء على خلاف الأصل من نصوص فصيحة للمحافظة على ما أَصلوه من قواعد نحوية([26]).

ولكن هذه الأصول والقواعد لم تكن في جميع الأحيان نتيجة استقراء تام لجميع الظواهر الغوية لذا ظهر من مواد اللغة وتعبيراتها ما يخالف هذه الأصول، فلم يجدوا وسيلة لربط النصوص المخالفة للقواعد بما هو متوافق غير سبيل التأويل ، فكانوا يقيمون قواعدهم على الأكثر في اللغة ، ويأبون أن يتخذوا ما دونه مصدراً لاستنباط ولا سنداً لرأي ، أما ما يخالف الأكثر فربما أولوه ، وربما عدوه من الضرورات التي لا يصار إليها في الاختيار ، وربما نحوه جانباً ، وحكموا عليه بالشذوذ.

وقد اتفقوا على عدم جواز تأويل النصوص المخالفة للقواعد إذا صدرت عن العرب الفصحاء ، ففي طبقات النحويين لأبي البكر الزبيدي : قال ابن نوفل: سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخبرني عما وضعت مما سميت عربية أيدخل فيه كلام العرب كله فقال:لا. فقلت كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة فقال : أحملُ على الأكثر وأُسمّي ما خالفني لغات([27]).

٣-الإكثار من الأوجه الإعرابية:

والأثر الباهر الذي للعلامات الإعرابية التي لولاها لاختلطت المعاني ، وفسدت الأساليب فسحبك أن ترى جملة خالية من العلامات الإعرابية مثل قولنا(ما أحسن القادم) فإنها بغير ضبط كلماتها تصلح للاستفهام وللتعجب وللنفي ، وكل معنى من هذه يخالف الآخر مخالفة واضحة ، لهذا كان من الخطأ وفساد الرأي أن ترتفع بعض الأصوات بإلغاء علامات الإعراب- لصعوبة تعلمها- والاقتصار على تسكين آخر الكلمات([28]).

وقد اشتهر نحاة البصرة بالإكثار من الأوجه الإعرابية ، ولعل أول نحوي اقترن اسمه بهذه الظاهرة هو عبدالله بن اسحق الحضرمي حيث اشتهر في تاريخ النحو أن ابن أبي اسحق قد سمع الفرزدق ينشد:

وعضّ زمان يا ابن مروان لم يبق ** من المال إلا مسحتاً أو مجلّفُ

فقال له ابن أبي اسحاق : على أي شيء ترفع(أو مجلف)؟ فقال: على ما يسوءك وينوءك ؛ قال أبو عمرو : فقلت للفرزدق: أصبت! وهو جائز على المعنى، أي لم يبق سواه.

كانت هذه القضية ميدانًا يتنافس فيه المتنافسون لإظهار قدراتهم العلمية على نحو ما كان يحدث بين نحويي البصرة والكوفة . فتتعدد الأوجه الإعرابية للكلمة ويكون أحدها أَو اثنان منها قائما على ظاهر النص، أما البقية فتكون قائمة على التأويل والتقدير، وخير ما يمثِّل ذلك ما جاء في كتب إعراب القرآن الكريم، إذ تضمنت الشيء الكثير من التأويل والتقدير([29]).

([26])التأويل النحوي في الحديث الشريف، فلاح إبراهيم نصيف الفهيدي،مرجع سابق ،ص13

([27]) التأويل أسبابه ووسائله في النحو العربي ، مرجع سابق ، ص692

([28]) النحو الوافي ، عباس حسن ، ج1 ، ط3، دار المعارف بمصر ، ص74

([29]) التأويل أسباب ووسائله في النحو العربي، سماسم بسيوني، مرجع سابق ، ص 679

٤ – الخلاف النحوي:

تبدو قضية التأويل واضحة أول ما تبدوا في الخلاف النحوي الذي دار بين الكوفيين والبصريين (فالبصريون يلجأون إلى التأويل عندما يجدون نصوصاً تخالف قواعدهم التي اعتمدوها ، أما الكوفيون فلهم موقف آخر يغايرون فيه البصريين كل المغايرة . فقد قبلوا كل مسموع وقاسوا عليه) وبناءاً على ذلك كثر التأويل النحوي عند البصريين نتيجة لرفضهم كثيراً من الأمثلة العربية الصحيحة ونتيجة لمحاولاتهم المتكررة إخضاع الأمثلة العربية الصحيحة لأقيستهم النظرية البحتة ، الأمر الذي مدحه الدكتور شوقي ضيف بقوله :(على أنه ينبغي أن نعرف أن المدرسة البصرية حين نحّت الشواذ عن قواعدها لم تحذفها ولم تسقطها ، بل أثبتتها ، أو على الأقل أثبتت لجمهورها ، نافذة في كثير منها إلى تأويلها؛ حتى تنحى عن قواعدها ما قد يتبادر إلى بعض الأذهان من أن خللاً يشوبها؛ وحتى لا يغمض الوجه الصحيح في النطق على أوساط المتعلمين.

وقد كان النحاة يقفون إزاء الأبيات المخالفة لمذاهبهم وأقيستهم فيعمدون إلى التأويل لإدخالها ضمن هذه الأقيسة ، فأصبحت تلك الأبيات الخارجة عن القياس المألوف ميداناً رحباً لتأويلات النحاة وتعليلاتهم، فدخلت بسبب ذلك ضمن الخلاف النحوي[30] والأمثلة على ذلك كثيرة منها خلافهم في قول الشاعر([31]):

ألستُ بنعم الجار يُؤلِفُ بيته ** أخا قلة أو معدم المال مُصرِما

فالكوفيون يستدلون بهذا البيت على اسمية نعم وبئس ؛ حيث دخل حرف الجر على (نعم) وهو من خصائص الأسماء ، أما البصريون فقد أولوا هذا البيت بما يتفق مع مذهبهم. فعليه(نعم) و(بئس) . على تقدير الحكاية، فيكون التقدير فيه: (ألست بجار مقول فيه نعم الجار)([32])

5 – تعدد الروايات:

كان لتعدد الروايات أثر في تعدد وجوه التأويل فعندما تتعدد طرق رواية الحديث بوجوه مختلفة يجد شراحه أَنفسهم مضطرين إلى تقديم تفسير يتلاءم مع الأصول والقواعد النحوية، وهو ما نجده في توجيه القراءات القرآنية المتواترة وغيرها، فعندما تتعدد رواياتها يتكلفون أوجها من التأويل تبدو أَحيانًا متعسفة وذلك عندهم خير من أن يردوا النصوص أو يخطئوها ؛ لذلك نرى النحويين الذين تصدروا لإعراب الحديث وشرحه يحاولون أَن يجدوا النظائر من القرآن الكريم لتراكيب وردت في الحديث الشريف .

فمن ذلك ذكره الكرماني عند شرحه حديث : (قوموا فلأصلي بكم) ، إذ يقول: (قال المالكي في (الشواهد روي(فلأصلِ) بحذف الياء وثبوتها مفتوحة وساكنة ووجهه أن اللام عند ثبوت الياء مفتوحة لام(كي) والفعل بعدها منصوب بـ(أن)مضمرة و(أنْ) والفعل في تأويل مصدر مجرور ومصحوبها خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: قوموا فقيامكم لأصلي بكم ويجوز على مذهب الأخفش أن تكون الفاء زائدة واللام متعلقة بـ(قوموا)([33]) .

([30]) البحث اللغوي عند العرب ، أحمد مختار عمر ، ط6 ،1988، عالم الكتب ، القاهرة، ص 138.

([31]) البيت لحسان بن ثابت

([32]) الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبوالبركات بن الأنباري، مسألة رقم (14) ص86.

([33]) التأويل النحوي في الحديث الشريف، فلاح إبراهيم نصيف الفهيدي، مرجع سابق،ص15

المحور الثالث

وسائل التأويل النحوي

تختلف تقسيمات وسائل التأويل النحوي في الكتب اللغوية، لكنها تصب في نهاية المطاف إلى النهر نفسه، فمن التقسيمات التي تتداولها كتب أصول النحو والتفكير النحوي، تقسيم الدكتور علي أبو المكارم الذي يرى بأن وسائل التأويل النحوي تنقسم إلى ثلاثة أنواع:أولها، وسائل تأويل النصوص المخالفة لقواعد التصرف الإعرابي، وتنقسم بدورها إلى: الحذف والتقدير، والزيادة، والتحريف، وثانيها: وسائل تأويل النصوص المخالفة لقواعد الترتيب، وتنقسم إلى التقديم والتأخير والفصل والاعتراض، وغلبة الفروع على الأصول، وثالثها: وسائل تأويل النصوص المخالفة لقواعد التطابق،وأنواعها: الحمل على المعنى، وردّ الفروع إلى الأصول. ويبدو للباحث أن هذا التقسيم والمصطلحات والمفاهيم تتداخل فيما بينها فما نجده في فرع لدى مؤلف نجده في آخر لدى باحث آخر، وعليه فتكاد تجمع كتب أصول النحو والتفكير النحوي والنظرية النحوية على أنّ أهم أبواب التأويل وصوره وأساليبه: الحذف والتقدير، والزيادة، والتقديم والتأخير.

أولاً: الحذف والتقدير:

يرى ابن السراج أن الحذف يختص بحالة إسقاط العامل وإبقاء المعمول على ما كان له من حكم إعرابي ، فإذا تغير الحكم الإعرابي بعد الحذف دل عليه باصطلاح آخر هو (الاتساع) ، ويقول: (الاتساع ضرب من الحذف ، إلا أن الفرق بينهما أنك تقيم المتوسع فيه مقام المحذوف ، وتعربه بإعرابه ، وفي الحذف تحذف العامل فيه وتدع ما عمل فيه على حاله في الإعراب، والاتساع العامل فيه بحاله وإنما تقيم فيه المضاف إليه مقام المضاف ، او الظرف مقام الاسم)([34]).

ويرى الدكتور علي أبو المكارم بأن ظاهرة الحذف والتقدير تمتد على جبهة واسعة في النظرية النحوية العربية، إذ تبدأ من تقدير الحركة الإعرابية إلى أن تصل إلى تقدير الجملة، والتركيب، والكلام، وتضم فيما بين ذلك أجزاء الكلمة، بمختلف أنواعها ووظائفها النحوية؛ لأن الكلمة التي تعرضت للحذف قد تكون إما فعلا، أو اسما أو حرفاً، وبذلك يمكن تصنيف المستويات التي تتناولها الظاهرة على النحو الآتي:

أ/ الحركة الإعرابية:

تقدر الحركة الإعرابية عند النحاة في مواطن متعددة في النحو العربي منها ما يطرد ومنها ما لا يطرد،كما أن منها ما تقدر جميع الحركات فيه ومنها ما تقدر بعض الحركات فحسب،وأهم المواضع التي يطرد تقدير الحركات فيها ما يأتي:

1- في الجمل التي لها محل من الإعراب، والتي حصرت في سبع عند بعضهم ، ووصلت إلى تسع جمل عند البعض الآخر، وهي معروفة مبثوثة في كتب النحو العربي.

2- المصدر المؤول:وتقدر فيه الحركات الثلاث على حسب موقعه.

3- الأسماء المقصورة وتقدر فيها الحركات الثلاث الرفع والنصب والجر.

([34]) أصول التفكير النحوي، علي أبوالمكارم ،ط1، ، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر، 2006م ص 248

4- الأسماء المنقوصة:ويطرد تقدير الحركة فيها في حالتي الرفع والجر.

5- الأسماء المبنية:وتقدر فيها الحركات الإعرابية في جميع تلك الأنواع من الأسماء.

6- الفعل المضارع المبني، ويطرد عند النحاة تقدير الحركات الثلاث فيه.

7- الفعل المضارع المعتل:ويطرد تقدير حركتي الرفع والنصب في المعتل بالألف منه، على حين لا يطرد التقدير في المعتل بالواو أو بالياء إلا في حركة واحدة هي الرفع فحسب([35]).

ب/ الجملة:

يرى الدكتور مبارك بأن الحذف خاصية من خصائص العربية تتميز بها عن سائر اللغات، ومن ثم وجدنا متكلمي العربية قد مارسوه متى دعت الضرورة إليه، وما لم يكن الحذف مخلا بالمعنى،ومن ثم فهو فضيلة تتباهى بها العرب على غيرها من الأمم، وقد تعرضت أجزاء الجملة بنوعيها للحذف، وكان ذلك على نطاق واسع حتى لا يكاد يوجد باب من أبواب النحو الكثيرة إلا ويتصل بالحذف والتقدير. يذكر الدكتور علي أبو المكارم ([36]) بأن هناك أبواباً كثيرة يطرد فيها الحذف،ومن ثم التقدير ،وهي المبتدأ ، والخبر، والمفاعيل ،والإضافة ،والموصول، والقسم،والشرط،والعطف، والعائد. ويرى بأن الحذف في هذه الأبواب متصل بالقواعد الكلية التي تحكم جزئيات هذا النوع من الحذف،وقد أرجع هذا الأمر إلى قاعدتين أو نظريتين هما:

أولاً: مفهوم العمل النحوي الذي يقتضي وجود أطراف ثلاثة: عامل ومعمول وحركة إعرابية.

ثانياً: مفهوم نظام الجملة عند النحاة،وهو النظام الذي يؤسس الجملة على فكرة الإسناد: مسند ومسند إليه.

ويرى النحاة أنّ حذف عناصر الجملة مطرد في مواضع محددة، منها:القسم والشرط والعطف والصلة والحال والمفعول به والمصادر والظروف والجار والمجرور.

ثانياً: الزيادة:

إن دعوى الزيادة وجود زيادات في بعض الصيغ والتراكيب هي الجانب المكمل لدعوى الحذف؛ إذ في الحذف يزعم سقوط بعض المعمولات في الغالب وفي الزيادة يدعي حذف بعض العوامل ، حتى لا يضطر النحوي إلى تقدير معمولاتها.

وقد اختلف النحاة في معنى الزيادة ودلالتها في التراكيب اللغوية ، فمنهم من رأى أن معنى الزيادة دخول حرف كخروجه من غير إحداث معمى ، فيرى سيبويه أن الغرض من زيادة الحروف التأكيد، حيث عند ذكر قوله عز وجل : (فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ)[37] ، : (فإنما جاء ؛ لأنه ليس لـ(ما) معنىً سوى ما كان قبل أن تجيء إلا التوكيد[38].

([35])التأويل النحوي، خالد حسين أبو عمشة مرجع سابق ، ص 11

([36]) أصول التفكير النحوي، علي أبوالمكارم ،مرجع سابق ص 259

([37]) سورة النساء ، الآية 155

([38]) الكتاب لسيبويه، ج1، مرجع سابق ص180

فـ(ما) عنده لغو ؛ لأنها إذ جاءت لم تحدث شيئاً سوى تأكيد المعنى وتقويته، وقد صرح ابن جني بذلك في معرض حديثه عن زيادة الباء حيث قال: (واعلم أن هذه الباء قد زيدت في أماكن ن ومعنى قولي زيدت أنها إنما جيء بها توكيداً للكلام، ولم تحدث معنى)[39].

ويرى آخرون أن معنى الزيادة إلغاء المعنى والعمل معاً[40]، وقد صرح بذلك ابن السراج في قوله: (حق المغلي عندي أن لا يكون عاملاً ولا معمولاً فيه حتى يلغي من الجميع وأن يكون كخروجه لا يحدث معنى غير التأكيد[41].

ويرى الفراء أن هذه الحروف معتبراً فيها معانيها التي وضعت لها ، وإنما كررت تأكيداً ، فهي عندهم من التأكيد اللفظي، أي تزيين اللفظ وكونه زيادتها أفصح ، أو كون الكلمة بسببها مهيئاً لاستقامة وزن الشعر أو حسن السجع أو غير ذلك من الفوائد اللفظية[42].

وقد حاول الرضي أن يجمع بين الآراء السابقة حيث رأى أن فائدة الزيادة ليست معنوية خالصة ، ولا لفظية مجردة ، وإنما فائدة الحرف الزائد في كلام العرب إما معنوية وإما لفظية فالمعنوية ، تأكيد المعنى ... وأما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكون زيادتها أفصح ، وكون الكلمة أو الكلام بسببها تهيأ لاستقامة وزن الشعر أو لحسن السجع أو غير ذلك من الفوائد اللفظية .

والزيادة عند النحاة هي على خلاف بينهم غير أن الغالبية منهم يقرونها بل يقرونها حتى في القرآن الكريم، ولا عجب في ذلك فإنه نزل على سبعة أحرف،وهم إذ يقرون بوجودها في التراكيب اللغوية فإنهم يهدفون بها تقوية المعنى إذ تشتهر مقولة: تكثير اللفظ يفيد تقوية المعنى، وقال بعضهم إن الزيادة لا تكون لتقوية المعنى وتأكيده وإنما تضفي نوعا من الاتساق بين صيغ التراكيب، وكيفما كان الحال فإننا نرى أن الزيادة أمر مقرر عند النحاة ومن ثم وجدناهم يذكرون مواضع تطرد فيها زيادة بعض الحروف وهي: الباء:ترد الباء زائدة مع كل من المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول،وخبر ليس وخبر ما الحجازية، وله شواهدعدة نكتفي بشاهد واحد أو شاهدين قرآنيين منها قوله تعالى (أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ)[43] ومنها قوله تعالى(لَيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ)[44].

مِن :تزاد مِن بشروط ثلاثة عند النحاة وهي: أن تكون مع النكرة، وأن تكون عامة، وأن تكون في غير الموجب.

([39]) سر صناعة الإعراب ، ابن جني ، دراسة وتحقيق حسن هنداوي ، ج1، دار الكتب العلمية بيروت، 1421هـ 2000، ص143

([40]) أصول التفكير النحوي ، علي أبوالمكارم، مرجع سابق ص259

([41])الأصول في النحو ، أبوبكر بن السراج ، تحقيق عبدالحق الفتلي، ج2، ط3،1417هـ 1996م، مؤسسة الرسالة –بيروت، ص259

([42])الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، 1987، ص455

([43]) سورة الزمر ، الآية 36

([44])سورة الأنعام ، الآية 89

وشواهدها كثيرة منها قوله تعالى (فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ)([45]) وقوله (وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ)([46]).

إن :تزاد إن في مواضع وغالبا تكون بعد (ما) النافية ومن شواهدها قول الشاعر:

ما إن رأيت ولا سمعت به كاليوم طالي أنيق جرب

مـا: تزاد (ما) لإفادة التأكيد، وهي قد تكون كافة وقد تكون غير كافة، ومن شواهدها قوله تعالى(كأنما يساقون إلى الموت). وقوله أيضاً (ربما يود الذين كفروا).

لا: تزاد لا للتأكيد، ويبطل عملها ومن شواهدها قوله تعالى (لئلا يعلم أهل الكتاب ألا يقدرون على شيء من فضل الله).

ثالثاً: التقديم والتأخير:

وهو وسيلة مهمة وكثيرة الانتشار، والشيوع في النحو العربي، وقد اعتبرت ميزة في النظام النحوي العربي، إذ جعلته يتسم بالمرونة،هذه المرونة التي أتاحت للمنشئ العربي فرصا كثيرة للتعبير عن مختلف الأغراض والمشاعر، ثم إنّ التقديم والتأخير مسألة متداخلة بين النحو والبلاغة حتى أن الدارسين نجدهم يتنازعون نسبته إلى الدرس النحوي؟أم الدرس البلاغي، ومن ثم وجدنا التقديم والتأخير درسا نحوياً وبلاغياً، فهو موجود في كتب النحو، وموجود في كتب البلاغة، وله علاقة وطيدة بالمعنى، أو بالأغراض البلاغية،وقد أجهد النحاة أنفسهم في البحث عن المواطن التي يطرد فيها التقديم والتأخير، فوجدناهم ينصون على التقديم الوجوبي، والتقديم الجوازي، ففي الجملة الاسمية مثلا نجدهم ينصون على مواضع قدم فيها الخبر وجوبا ومواضع قدم فيها الخبر جوازا ،كما وجدناهم يذكرون مصطلح الصدارة الذي له علاقة بهذا الباب وسنذكر بعضا من الأبواب التي يجب فيها التقديم ومنها:

1- الشرط من الأساليب التي تحتل فيها الأداة وجوبا الصدارة الشرط حيث تمثل الأداة فيه صدارة الترتيب، ثم يذكر بعدها الجملتان المكونتان لأسلوب الشرط ،فإذا وردت نصوص شرطية خولف فيهاهذا الترتيب أولت

2- الصفة والموصوف:هذا الموضع يتحتم فيه تقدم الموصوف على الصفة في العربية.

3- كان ومعمولاها:فقد أوجب النحاة تأخير خبرها عن اسمها إذا كان الخبر جملة فعلية

([45]) سورة المادة ، الآية 4

([46]) سورة البقرة ، الآية 271

الخاتمة

أهم النتائج:

1) تعدد وجوه التأويل ناتجاً من تعدد الروايات ، فعندما تتعدد طرق رواية الحديث بوجوه مختلفة يجد شراحه أنفسهم مضطرين إلى تقديم تفسير يتلائم مع الأصول والقواعد النحوية.
2) كثر التأويل لدى البصريين لأنهم يلجأون إليه عندما يجدون نصوصا تخالف قواعدهم التي اعتمدوها ، أما الكوفيون فقد قبلوا كل مسموع وقاسوا عليه.
3) العلامات الإعرابية لها أثر بالغ ولولاها لاختلطت المعاني وفسدت الأساليب ؛ لأن الأعراب فرع المعنى.
4) لا يتكلف التأويل في النصوص الشاذة ، ولا اللغات ، فإنها لا تحتمل تأولاً ؛ لأنها لغة قوم بأغلبهم فهي الأصل عندهم وإن تحدث غيرهم بخلافها.
5) الفرق بين التأويل والتفسير ، أن التفسير هو الإخبار عن أفراد آحاد ،والتأويل الإخبار بمعنى الكلام لا على ظاهره.
6) التأويل ألصق بالاستنباط العقلي منه بالمحفوظ النقلي ، ويأتي مصحوباً بإعمال الفكر وإمعان النظر.

التوصيات:

1) على الباحثين الخوض في موضوعات تمت بصلة إلى التجديد والتيسير وإخراج القديم بثوب جديد.
2) ربط قضية التأويل النحوي بالجانب التطبيقي لتقترن الدراسة بالتطبيق العملي وإتخاذ نماذج من القرآن الكريم.

فهرس المصادر والمراجع:

أولا:القرآن الكريم

ثانيا:المراجع

1- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، 1987.

2- أصول التفكير النحوي، علي أبوالمكارم ،ط1، ، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر، 2006م

3- الأصول في النحو ، أبوبكر بن السراج ، تحقيق عبدالحق الفتلي، ج2، ط1417،3هـ 1996م، مؤسسة الرسالة –بيروت.

4- الإقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، أحمد محمد قاسم.

5- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبوالبركات بن الأنباري، مسألة رقم (14).

6- البحث اللغوي عند العرب ، أحمد مختار عمر ، ط6 ،1988، عالم الكتب ، القاهرة.

7- التأويل النحوي ، خالد حسين أبو عمشة ، شبكة الألوكة

8- التأويل النحوي في القرآن الكريم، عبدالفتاح أحمد الحموز ، ج1 ، 1980 ، مكتبة الرشد ، الرياض ،

9- التأويل النحوي في الحديث الشريف، فلاح إبراهيم إبراهيم نصيف الفهيدي، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة ، جامعة بغداد ، 1427هـ – 2006م.

10- الفروق اللغوية ، أبو هلال العسكري، تحقيق محمد إبراهيم سليم ، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع ، مدينة نصر – القاهرة .

11- الكتاب ، لسيبويه ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ،ج2 ، ط3 ، 1408هـ – 1988م ، مكتب الخانجي بالقاهرة

12- الكتاب، لسيبويه ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، ج1 ، ط3 ، 1408هـ – 1988م ، مكتب الخانجي بالقاهرة.

13- النحو الوافي ، عباس حسن ، ج1 ، ط3، دار المعارف بمصر.

14- حقيقة التأويل، عبدالرحمن بن يحي المعلمي ، تحقيق ، جرير بن العربي ، دار أطلس الخضراء للنشر والتوزيع ، الرياض 1425هـ ،

15- سر صناعة الإعراب ، ابن جني ، دراسة وتحقيق حسن هنداوي ، ج1، دار الكتب العلمية بيروت، 1421هـ 2000.

16- مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية ، دولة الإمارات العربية المتحدة – دبي ، العدد الخامس عشر ، 1418هـ 1998م ،.

17- معجم مقاييس اللغة ، ج1 ، أبوالحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1399هـ - 1979م ، ص 159.